



تحسين معيشة المواطن هدف من أهداف التنمية



الاثنين ١٨ سبتمبر ٢٠٠٦م العدد ١٣١٠ No(1310) 18 Sep. 2006

18

ثانياً: تشجيع استثمارات القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال:

- تشجيع إقامة استثمارات في المجالات المختلفة لتوسيع فرص التشغيل المحلي للقوى العاملة.
 - توفير بيئة مواتية للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي العربي للإستفادة من المزايا والفرص الاستثمارية في كافة القطاعات وتبسيط الإجراءات ومنح الحوافز الداعمة.
 - تسهيل إنساب حرمة النشاط التجاري ورؤوس الأموال بين اليمن ودول المجلس.

ثالثاً: تنفيذ برنامج تأهيل اليمن لتحسين مستوى التنمية البشرية وتطوير قطاعات البنية التحتية من خلال:

- ١- توسيع الاستثمارات في رأس المال البشري لتنمية الموارد البشرية وتنمية المعارف والمهارات.
 - ٢- مواصلة مواءمة التشريعات والقوانين مع مثيلاتها في دول المجلس واستكمال الانضمام إلى نقابة المؤسسات المالية المشتركة.



أولاً: تعزيز الدور العربي والإسلامي من خلال:

١- مواصلة الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية
والتعامل الفاعل مع قضايا الأمة العربية وتحقيق
التضامن العربي والتكامل الاقتصادي بين القطران

- العربية.

٢ـ المساهمة في صياغة نظام عربي جديد في إطار الجامعة العربية يستفيد من التجارب الأقليمية والدولية ويتناول مع التغيرات السياسية والإقصادية في المنطقة والعالم.

٣ـ مواصلة الدعم والمساندة الكاملة للشعب الفلسطيني لtilil كامل حقوقه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

٤ـ دعم الجهود العربية والدولية لإلعانة السلام إلى العراق والحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه وأنساب القوات الأجنبية منه وتوكين الشعب العراقي من إدارة شؤونه.

٥ـ مواصلة الدعم لإحلال الأمان والاستقرار في الصومال وحشد الدعم الدولي لإعادة بناء دولته ومؤسساتها.

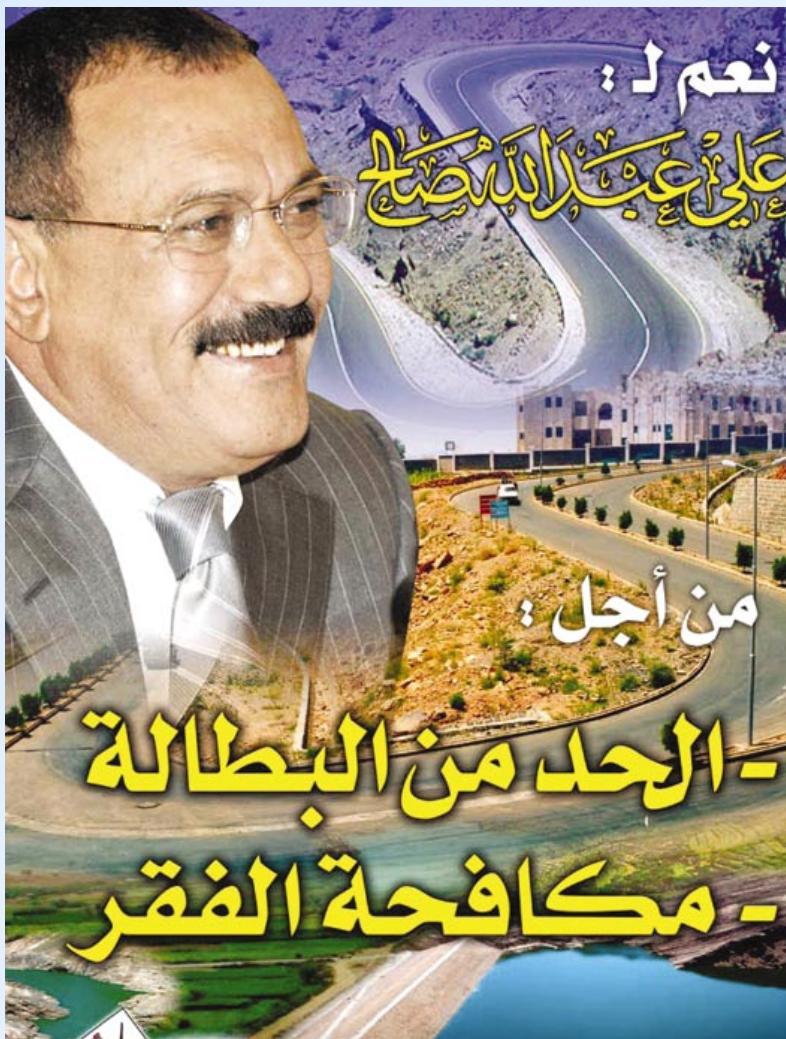
٦ـ الوقوف إلى جانب لبنان من أجل إسترداد أراضيه المحتلة في مزارع سينا و إعادة إعمار ما مهدم من قبل العدوان الإسرائيلي وإعتبران القاومية للإحتلال حق مشروع كفالة كافة شرائح ومواطنيق.

**ثانياً: تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية ودعم
جهود مكافحة الإرهاب**

- تطوير علاقات يابانـا مع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل وتحقيق المصادر المشتركة.
 - مواصلة الجهود لإقامة علاقات تعاون وشراكة متقدمة مع الآشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الإسلامية والدول الصديقة في إطار الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
 - مواصلة الجهود مع المجتمع الدولي لكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من سوء الدمام الشامل لحفظ السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.
 - تعزيز دور يابانـا في منظمة الأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية المعنية بالمسائل الإنسانية وحقوق الإنسان وحماية الحريات العامة.
 - تقوية العلاقات والتعاون مع دول منطقة القرن الأفريقي وتعزيز الشراكة السياسية والإقتصادية والتجارية والاقتصادية منها.
 - توسيع إطار دول تجمع صناع للتعاون وإبراز دوره إقليمياً لخدمة السلام والتنمية في المنطقة.
 - تعزيز دور اليمن في خدمة الأمن والاستقرار والسلام الإقليمي والدولي.

إن هذا البرنامج استلهمناه من إرادة وطموحات حماهير شعبينا البعمي رجالاً ونساء في كل ربوع الوطن الغالي وفي المهاجر. وبعيداً عن كل المزايدات والشعارات الفاضحة التي انتقى لها وانتسم من جوع ويسوء نصري مما في قل رالية الهمجورية والوحدة والمديقراطية لنجسح مهاميه بكل صدق وإخلاص للسير بالوطن نحو رحاب عهد جيد أكثر إشراقاً وأزدهاراً، فلذن بما وكما هو العهد دواماً في مسار العمل والإيجاز والخطاء من أجل الوطن. ولن نذر جهاداً ولا نتغيب مستحلاً من أجل رفعته وعزتها ووحدتها وسيادته واستقلاله.

رَحِيمٌ
عَنِ النَّاسِ فَيَمْكُثُ فِي



العلمية في المجال العسكري لتعزيز القدرات الداعمة والاسناد، والرفع من مستوى جاهزيتها.

- ثانياً: دعم السلطة القضائية وتطوير أجهزتها عبر:**

 - تعزيز دور القضاء في الحياة العامة باعتباره الضامن الأساسي لحقوق الإنسان.
 - دعم وتفعيل إصلاحات السلطة القضائية ورفع الكفاءات المهنية للقضاة وتحسين إدارة المحاكم.
 - تعزيز سلامة القانون واستكمال التعديلات على قانون السلطة القضائية.
 - تفعيل التقاضي العمومي ووضع معايير سليمة وشفافة لتقدير أداء القاضي.
 - دعم الجهاز القضائي وخاصة التجاري وتوفير الكوادر المؤهلة له وضمان فاعليته واستقلاليته.
 - الاهتمام بالمحامين ورعايتهم معيشياً ومهنياً. وتحفيظة كل السبل أمامهم لمارسة عملهم وأداء دورهم في خدمة العدالة.

١- مواجهة جهود تطوير إداء الأجهزة الأمنية والقضائية

كفاءتها في مكافحة الجريمة والإرهاب والوقاية منها، وبما يحكي المزيد من ترسیخ الأمن والاستقرار ونشر المطمئنة في المجتمع وتوفير المناخ المشجع للاستثمار.

٢- مواصلة الاهتمام بتطوير خدمات الشرطة والارتقاء بها كما وكيفاً وبما يكفل للمواطنين الحصول عليها بأفضل مستوى سواء في أقسام الشرطة أو الحوازوات أو المترو أو الأحوال الشخصية والسجل المدني أو الدفاع المدني. والاهتمام في الترويج لنشر تلك الخدمات في كافة المديريات بالجمهور.

٣- تقديم المزيد من الرعاية والإهتمام بأفراد القوات المسلحة والأمن وأسرهم وتحسين أوضاعهم المعيشية.

٤- رعاية أبناء الشهداء وجرحى الحرب والواجب والمتقاعدين وضمان حياة حررة وكريمة لهم ولأسرهم.

**بيان الأخلاق وكفالة الحرية العامة والفردية
وحماية حقوق الإنسان عبر:**



ولا تعزيز التعاون والإندماج والتكامل الاقتصادي بين
ليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي فيما
يعزز الصالح المترشكة للجميع وذلك عبر:

- ١- إتخاذ كافة الخطوات والإجراءات اللازمة لإنجاح الحوار المستمر والمشمر بين بلادنا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل تطوير التعاون وتعزيز الشراكة الاقتصادية بين الجانبين وتهيئة كل السبل الفعالة لنجاح مؤتمر الدورة الثانية ذات الصلة.

٥- إدماج مبادئ حقوق الإنسان والحرريات العامة في مناهج التعليم.

٦- الاستمرار في تحسين أوضاع السجناء والمأسajين مع ظهير أي سجون خارج نطاق القانون.



مواصلة جهود تعزيز القدرة الدفاعية والأمنية

- للبلد من خالٍ:**

 - ٥- تكثيف الجهود المشتركة للحد من الفقر ومحاربة التطرف والإرهاب وتعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة.
 - ٦- الاستثمار في تنفيذ برامج بناء القدرات المعنية والتربية ومحاربة الأمية وهو أكمل النطء، ات

- ١- مساعدة الاهتمام بقضايا المغتربين وحمايتهم في الخارج والعمل على حل ما يواجههم من مشكلات اجتماعية وقانونية وغيرها في بلد الاغتراب وفي الداخل، وإيجاد الآليات المناسبة لرzielتهم بالوطن وإيجادهم في الثقافة الوطنية.
- ٢- توفير الامتيازات والفرص الممكنة لرجاع الأعماقل من أبناءنا المغتربين للاستثمار والإسهام الفاعل في عملية البناء التنموي.
- ٣- إنشاء بذك لتنشيط الاستثمار من عائد المغتربين.
- ٤- إدماج المغتربين في العملية الديمقراطية (الترشيح والانتخاب).
- ٥- الحرص على تقديم خدمات أرقى وأسرع في العلاقات الدبلوماسية تخدمة أبناءنا المغتربين في الخارج.
- ٦- الاهتمام بالكفاءات الفنية والإدارية والمغتربين للمشاركة في بناء الوطن.



- ١- تشجيع رسالة الإرشاد لتعزيز السلوك القوي ونبذ التطرف والتقصص والاحتراف.
 - ٢- الاهتمام باوضاع الخطباء والمرشدين وتحسين احوالهم المعيشية.
 - ٣- الاهتمام بالاصدارات الدينية ورعاية نشر كتاب الله الكريم والتلوّس في إنشاء مراكز تحفظ القرآن.
 - ٤- تنمية قطاع الأوقاف وتعزيز دوره في عملية التنمية.
 - ٥- تعقيم الهوية الثقافية والحضارية وبناء القدرات الثقافية ورعاية الآباء والفنانين والمتلقين وإبداعاتهم والاهتمام بملوريث التراثي.
 - ٦- التوسيع في إنشاء المكتبات العامة ومراكز التردد بالمعلومات عبر الشبكة الإلكترونية في جميع محافظات الجمهورية.
 - ٧- العمل على تكوين رأي عام واع ومؤازر للقضايا الوطنية العامة ومبادرات التنمية الشاملة.
 - ٨- الاهتمام بالتراث الثقافي وحماية الآثار والمعطيات والمواقع التاريخية والاثرية والمتاحف والتلوّس في التقديم عن الآثار وتشجيع البحوث العلمية في هذا المجال.



أولاً: ترسیخ النهج الديمقراطي القائم على التعديلية السياسية والفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة من خلال:-

- ١- تعزيز العمل بمبدأ الفصل بين السلطات باعتباره أساساً في تنظيم العلاقات وممارسة السلطات والصلاحيات.
 - ٢- العمل على إجراء بعض التعديلات الدستورية الضرورية بهدف المزيد من تعزيز النهج الديمقراطي التعددي في بلادنا؛ ومنها تحديد مدة رئيس الجمهورية بـ ٦ سنوات بدلاً من ٧ سنوات وتشكيل السلطة التشريعية من غرفتين بحيث يكون مجلس الشورى غرفة ثانية إلى جانب مجلس النواب، ويتم انتخاب أعضاء مجلس الشورى بطريقة مباشرة ويحظر تمثيل فيه كافة محافظات الجمهورية بعد تنساؤه من الأعضاء وتتوسيع صلاحياته التشريعية، ويحدد القانون طريقته تشكيله وعدد أعضائه وأالية عمله، وما يخصمن إن يضم في عضويته شخصيات من ذوي الخبرة والتجربة والكفاءة والترفاهة، ومنهم صعيد وطني في مسيرة الثورة والجمهورية الواحدة، وإسهامات بأثره في المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية وغيرها... وبما يحقق الأهداف المنشودة من هذا المجلس في توسيع المشاركة السياسية وخدمة الوطن.
 - ٣- تطوير النظام الانتخابي عبر ضمان نورقة مراحلها.
 - ٤- تعزيز تماสک ووحدة العمل التنظيمي للأحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية.
 - ٥- مواصلة الاهتمام بالمقالات والاتصالات العلمانية والطابعية والمهنية والإبداعية وغیرها من مؤسسات المجتمع المدني... وما يمكنها من إداء دورها في رعاية منتسبيها وحماية حقوقهم وتطوير